الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٤٩
الثلاثاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد توري (غينيا - بيساو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/49/2)

السيد كيتينغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلادي أن يشارك في هذه المناقشة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن. ونحن نقدر هذه الفرصة المتاحة للتفكر في طبيعة العلاقة بين هذه الجمعية ومجلس الأمن.

هناك ستة أجهزة منشأة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. إثنان من هذه الأجهزة لهما سلطة ملزمة رسميا للدول الأعضاء: أولا، محكمة العدل الدولية فيما يخص مسائل القانون التي تكون محل نزاع بين الدول والتي تدخل في اختصاص المحكمة؛ والثاني، مجلس الأمن فيما يخص التدابير اللازمة لصيانة السلم والأمن الدوليين. ولمجلس الأمن أيضا دور فيما يخص تنفيذ أحكام المحكمة.

والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية والجمعية العامة هذه - أجهزة سياسية تداولية لها ولايات واسعة النطاق ولكن ليست لديها سلطة ملزمة إلا في حالتين محددتين تماما. الجمعية العامة يمكنها أن توجه عمل الأمانة العامة، التي هي بطبيعة الحال الجهاز السادس، ويمكنها أن تلزم الدول الأعضاء من الناحية المالية فيما يتعلق بالأنصبة التي قد تقررها بمقتضى المادة ١٧.

وكما نرى، إن كل جهاز من هذه الأجهزة جزء لا يتجزأ من كل، ويقضي الميثاق بعلاقات متداخلة معقدة بين هذه الأجهزة. وهذه الشبكة من العلاقات تشمل إعداد التقارير، وقنوات محددة لتقديم التوصيات، وعمليات موصوفة للانتخابات، واستعراضا قانونيا في بعض الظروف المحددة، وأخيرا، دراسة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-86876
9486876

سياسية للقرارات. إنها سلسلة من العلاقات تتضمن إجراءات نهج وتوازنات وضعها مؤسسو الميثاق لتجنب السيطرة على الأمم المتحدة - وبالتالي على الدول الأعضاء - من جانب أي جهاز من هذه الأجهزة.

وعند النظر في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، لا نعتقد أن من السليم أن نؤكد، كما رأى البعض، أن الجمعية العامة هي، بطريقة ما، الجهاز الأعلى وأن مجلس الأمن جهاز تابع، وهو بالتالي مسؤول - أو ينبغي أن يكون كذلك - أمام الجمعية العامة. فهذا ما لم يقل به الميثاق.

اقترحت بعض الوفود أن نستكشف امكانية إدخال تعديلات على الميثاق كي نجري تكييفا رسميا للعلاقة بين هذين الجهازين. ووفد بلادي لن يعارض مطلقا فكرة إجراء مناقشة جادة بشأن طرق إرساء الديمقراطية فعلا في الأمم المتحدة - لكن هذا بطبيعة الحال موضوع كبير. وإرساء الديمقراطية لا يمكن أن يقف عند مجرد مسألة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وإذا ما كان لنا أن نتصور صيغة دستورية لهذه المنظمة الخاصة بنا يكون مجلس الأمن وفقا لها مثل مجلس وزراء في حكومية وطنية مسؤول أمام البرلمان، فإننا نحتاج في نظرنا، إلى دراسة مسائل هامة أخرى مثل منح الجمعية العامة ذلك النوع من السلطات العامة الملزمة التي يحظى بها أي برلمان حقيقي - والتي تتضمن، في جملة أمور، سلطة الإلزام برأي الأغلبية. كما سيتعين أيضا أن تشمل التسوية الجبرية الملزمة للنزاعات، وذلك يعني أن يكون من المستحيل عدم الالتزام بالاختصاص الجبري لمحكمة العدل الدولية. ولكننا لا نرى دليلا على الاطلاق في هذه المرحلة على أن أعضاء هذه المنظمة، بما في ذلك بعض أكثر الراغبين في اصلاح مجلس الأمن، على استعداد الآن للانخراط في اصلاح رئيسي بهذا القدر للأمم المتحدة.

ولذلك، فإن ما نخلص إليه هو أن التوازن القانوني للسلطة الوارد في الميثاق، بين المجلس والجمعية، سيظل معنا طوال بعض السنوات. ولذلك إن الغرض من ممارستنا الحالية يجب أن يكون هو النظر، في سياق التقرير السنوي لمجلس الأمن، في أي تحسينات يمكن إدخالها في إطار التوازن القانوني الراهن.

إننا نتفق اتفاقا قويا مع الذين يقولون إن هناك حاجة إلى إجراء تغيير. ونعتقد أن التغيير يحتاج إليه في ممارسة مجلس الأمن لوظائفه وفي ثقافته - أي الطريقة التي يمارس بها اختصاصه عمليا. لكن، أي نوع من التغييرات مطلوب؟

نحن نعتقد أن تقرير مجلس الأمن المعروض على الجمعية الآن يبين بعض التغييرات القيمة التي أدخلت منذ نظر الجمعية في تقرير المجلس السابق.

أولا، الموضوعات التي تناقش في المشاورات غير الرسمية للمجلس تعلن الآن في "اليومية"، وذلك حتى يكون لأعضاء الجمعية العامة علم مسبق بها.

ثانيا، برنامج العمل الشهري المؤقت للمجلس يوزع الآن على جميع البعثات ويتضمن جدولا بالتواريخ الهامة المتعلقة بولايات عمليات حفظ السلام ونظم الجزاءات أيضا. ولذلك فإن الفرص متاحة للمشاركة.

ثالثا، بدأت مشاورات بين رئيس المجلس ورؤساء المجموعات الإقليمية.

رابعا، التقرير السنوي نفسه يعد الآن في الوقت المناسب وتنظيم محتوياته أكثر فائدة ويتضمن قليلا من التعليق التحليلي - إلا أنه بالنسبة لمحتوى التقرير ينبغي لي القول ان وفد بلادي يرى أنه ليست هناك قيمة كبيرة في إعادة إيراد نصوص جميع قرارات وبيانات المجلس في التقرير. فهذه متاحة بالفعل في أماكن أخرى والوفورات القليلة في التكلفة، وهي الوفورات التي تترتب عن تجنب هذه الازدواجية، لها قيمتها.

خامسا، لقد أوجدت آليات غير رسمية ومخصصة، وإن كان المجلس، في نظرنا، نادرا ما يتشاور مع أعضاء الأمم المتحدة خارج المجلس بشأن أمور تهم مناطق بعينها.

وأخيرا، في مناسبة واحدة فقط أجريت مشاورات بين الرئاسة ودول أعضاء تتأثر تأثرا مباشرا نتيجة تطور أحداث. وفي الحالة التي أشير إليها، أجريت مشاورات مع الدول المساهمة بقوات في بعثة الأمم

المتحدة للمساعدة في رواندا، خلال الأزمة التي أعقبت موت رئيس رواندا في شهر نيسان/أبريل.

هذه التطورات جميعا إيجابية وفي الاتجاه الصحيح. إنها تحسن شفافية عمل المجلس، إلا هناك الكثير الذي يمكن القيام به.

والمجال الأول الذي يمكن، في رأينا أن يقام فيه بالكثير يتعلق بالمعلومات عن عمل المجلس.

إن عملية الاحاطات الاعلامية غير الرسمية التي تقوم بها وفود بعد دورات مشاورات غير رسمية لم تكن مرضية أبدا. إنها تجري بالمصادفة وتعني أنه لم يحط علما إلا بعض الوفود التي حدث أنها كانت منتظرة. وهذا يؤدي إلى أخطاء لأنه يُتسرع بالابلاغ بالمعلومات وغالبا ما تكون من طرف ثالث، مع ما يحمله ذلك من خطر سوء التمثيل. ونحن نرحب بالخطوة الأولية التي اتخذها رئيس المجلس، في الشهر الماضي، لعقد اجتماعات إحاطة إعلامية للوفود المهتمة. ونحن نعتقد أن هذه الممارسة ينبغي أن تستمر، وينبغي أن تستمر إذا أمكن ذلك على أساس يومي. ونعتقد أيضا أن هذا يمكن القيام به دون المساس بسرية وكفاءة المشاورات غير الرسمية.

والمجال الثاني لزيادة التحسين، وهو المجال الذي نعتقد أنه يجب أن يتضح في تقرير مجلس الأمن، يتصل بزيادة قدرة المجلس على التشاور مع الدول غير الأعضاء في المجلس وعلى تلقي العون منها. ونحن نعتقد أن هناك مصدرا رئيسيا للقلق وهو أن دولة تثير قضية أمام المجلس، ولكنها نفسها ليست عضوا في المجلس، لا تتاح لها الفرصة، بموجب اجراءات تشغيل المجلس الحالية، لأن تعرض موقفها علانية إلا بعد أن يقرر المجلس سرا ماهية الإجراء الذي يعتزم اتخاذه. وهذه ليست مشكلة شفافية خطط؛ نعتقد أيضا أنها إلى حد ما مشكلة الاجراءات الواجبة. ونعتقد أن المجلس في حاجة إلى توفير مزيد من الفرص لتمكين الدول غير الأعضاء فيه من الإعراب عن وجهات نظرها علانية أمام المجلس قبل أن يشرع في مشاورات خاصة بشأن استجابته لما هو مطروح عليه.

ثمة شاغل رئيسي آخر، تشعر به بقوة أعضاء الجمعية العامة، ولا سيما البلدان المشاركة بقوات، وهو أن المجلس لا يوفر آليات تستجيب استجابة كافية للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بعمليات حفظ السلم. وأعتقد أنه من المهم أن نسجل هنا تقديرنا للجهود التي بذلتها الأمانة العامة حتى الآن في هذا المضمار لتنظيم اجتماعات للدول المساهمة بقوات من أجل توفير المعلومات. هذه مفيدة ولكنها - كما أوضح العديد من الزملاء الذين تكلموا في هذه المناقشة - ليست بديلا من التشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. لقد انضم وفد بلادي في مجلس الأمن إلى وفد الأرجنتين في تقديم مقترح وارد في الوثيقة S/1994/1063، من شأنه أن يتيح تحسنا جوهريا في هذه العملية التشاورية ومزيدا من الاعتراف الواجب بمتطلب أعضاء الجمعية في بعض المناسبات بإجراء حوار مباشر مع أعضاء مجلس الأمن بشأن أمور مثل عمليات حفظ السلام. وما زلنا نأمل في أن تتحقق نتيجة إيجابية لهذه المبادرة.

نعتقد أيضا أن هناك حالات يمكن فيها للمجلس لدى نظره في قضايا معينة أن يستفيد من آليات تسمح بإسهام غير رسمي من البلدان الإقليمية المهتمة اهتماما وثيقا بالحالة أو المتأثرة بها. وكما حدث على الأقل مرة في الماضي يمكن لأفرقة العمل التابعة للمجلس أن تكون على صلة بتجمعات الدول هذه لتلقي المعلومات.

وأخيرا، كيف سنعمل في المستقبل؟ يعتقد وفد بلادي أن هذه أمور لا يمكن إلا للمجلس نفسه أن يبت فيها. وهي أمور لا يمكن فرضها بالتصويت في الجمعية العامة. وقد أظهر المجلس أنه قادر على التصدي لهذه الأنواع من المسائل، ونحن مسرورون حقا بأن المجلس يقوم ببعض المحاولات لإصلاح طرائق عمله ليييسر المناخ الجديد السائد في هذه المنظمة. لكن، للأسف، يسمح المجلس لنفسه، بالنسبة لبعض القضايا، بأن ينحرف عن هذا المسار بالتأخير، أو الأدهى من ذلك، بعدم اتخاذ اجراء، بسبب تأثير أقلية قليلة تتمثل في بعض الأحيان في صوت واحد معارض. ونعتقد أن هذا غير مقبول بالنسبة لأمور ذات طابع إجرائي، دون أدنى شك، ورأي الأغلبية فيها واضح.

وفي النهاية، فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الجمعية العامة على نحو سليم بشأن هذه المسائل، نعتقد أن هناك مجالا في إطار الدور الدستوري لكل من الجهازين، يمكن فيه للجمعية العامة أن تصيغ توصيات لمجلس الأمن. وإذا ما كان لنا إدخال

تحسينات داخل الإطار الحالي لمنظمتنا، عندئذ يكون من المعقول تماما، في رأينا، أن تتاح للجهازين على حد سواء الفرصة لاقتراح كيفية القيام بذلك. كما أنه من المعقول تماما أن يتعين على الأقليات المعارضة في المجلس أن تستمع بوضوح تام إلى صوت الأغلبية في المنظمة بأسرها.

السيد رميرز دي استنوز بارسيلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أولا أن أقول أن وفد بلادي يرحب بكون الممثل الدائم للمملكة المتحدة، قام، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بعرض تقرير المجلس على الجمعية العامة. ويحدونا الأمل في أن تصبح هذه الممارسة، التي شجعنا ملاحظة أن الممثل الدائم للبرازيل قد عاد إلى ممارستها في العام الماضي، تقليدا متبعا يمارسه رؤساء مجلس الأمن القادمون.

من الأهمية الخاصة بالنسبة لنا أن يستمر ازدياد عدد الوفود المشاركة في هذه المناقشة. ففي رأينا أن تقرير مجلس الأمن موضع اهتمام جميع الوفود، حيث أن المجلس لم يصبح أكثر أجهزة هذه المنظمة نشاطا فحسب، بل أيضا لأن أنشطته تؤثر تأثيرا متزايدا على عدد كبير من البلدان.

ويجب التذكير بأن هذا البند مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة امتثالا لأحكام الميثاق. فالمادة ١٥ تطلب إلى المجلس أن يقدم تقارير سنوية إلى الجمعية، حيث أن أعضاء الأمم المتحدة - أي الجمعية العامة - يعهدون - كما هو وارد في المادة ٢٤ - إلى المجلس بصلاحيات يعمل نائبا عنهم في القيام بها. وبعبارة أخرى، ان الجمعية العامة عندما تنظر في تقرير المجلس فإنها لا تحاط علما فحسب بمسائل على أقصى قدر من الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، لكن المجلس أيضا يفي بالمسؤوليات التي عهدت إليه بموجب الميثاق.

ومع ذلك، وكما أوضحنا في العام الماضي، أن محتويات هذا التقرير لا تمكن الجمعية العامة من الوفاء حقا بمسؤولياتها بطريقة فعالة. فتقرير مجلس الأمن بشكله الراهن يمكن أن يكون مفيدا للمكتبات ومراكز التوثيق، لكنه غير مفيد للدول الأعضاء، التي يتعين عليها، وفقا للميثاق، أن تقيم الأنشطة التي انخرط فيها المجلس نيابة عنا، وأن تقرر ما إذا كان المجلس يستفيد أو لا يستفيد استفادة مناسبة من السلطات التي عهدنا بها نحن أنفسنا إليه.

إن وفد كوبا من بين الوفود التي تنتقد على نحو منتظم الأسلوب المتحيز السطحي الذي يقدم به عمل المجلس إلى الجمعية. وفي العام الماضي لاحظنا إدخال عدد من التغيرات الإيجابية في التقرير بفضل جهود بعض أعضاء المجلس. وعلى ما يبدو أن هذه الجهود قد توقفت؛ فتقرير هذا العام يخلو تماما من أية مادة تحليلية يمكن أن تسمح لنا بتقييم ما قام أو ما لم يقم المجلس به.

وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بتزايد المطالبة بتوخي مزيد من الشفافية في أنشطة المجلس. ان الممارسات السائدة التي تتسم بالطابع السري المغلق لمعظم المداولات الموضوعية التي يجريها أعضاء المجلس - بغض النظر عن التحسينات الهامشية القليلة التي طرأت في غضون السنتين الماضيتين أو الثلاث سنوات الماضية، والتي نقر بها بطبيعة الحال - تجعل من الضروري بشكل متزايد تلبية المطالبة بتقرير تحليلي كامل وشامل.

وهناك عناصر أخرى في أنشطة المجلس ترتبط أيضا بالقضية التي ننظر فيها اليوم. لقد أظهر مجلس الأمن ميلا متزايدا إلى أن يُدخل في نطاق اختصاصاته عددا من المسائل التي تتعلق بعمل المنظمة، والتي لا تمت بصلة للصلاحيات التي خولها له الميثاق. وهو ينتحل لنفسه حقا لم يعط له في أن يقرر ما إذا كانت حالة ما تمثل أو لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهذا قد يعزز الاتجاه المتنامي نحو التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما يفوض لنفسه السلطة، دون تطبيق المبادئ التوجيهية الملائمة التي تضعها هيئات الأمم المتحدة الديمقراطية والعالمية، في تحديد متى تستدعي الحاجة اللجوء إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق. بالنسبة لمجلس الأمن اليوم، وبالنسبة لبعض أعضائه الدائمين بصفة خاصة، يشكل ذلك الجهاز الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية في المنظمة؛ مع التجاهل المتعمد لحقيقة أن كل هيئة من الهيئات التي تألف منها الأمم المتحدة لها وظائفها واختصاصاتها.

إن اتجاه المجلس إلى التصرف على أنه هيئة مستقلة اتجاه آخذ في التنامي؛ وفي ضوء مسؤولياته المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وسلطته الناشئة عن

هذه المسؤوليات في فرض جزاءات أو اللجوء إلى استعمال القوة، يغدو هذا الاتجاه متزايد الخطورة. ومن دواعي القلق أيضا أن مجلس الأمن في كل مرة يتناول فيها مسألة، مهما كانت بساطتها، يقرر فورا أن يبقيها قيد نظره، مما يمكن بعض أعضائه من الاستناد باستمرار وبشكل متكرر إلى المادة ١٢ من الميثاق، ويجعل من الصعب أكثر فأكثر على هيئات الأمم المتحدة الأخرى أن تتصرف، وأن تقدم في النهاية اسهامات ناجحة في فض الصراعات والمنازعات. نضيف إلى ذلك حالات وأعمال أخرى، مثل انتشار عمليات حفظ السلم بشكل لا مبرر له، ومنح تراخيص للبلدان، فرادى أو جماعات، بأن تعمل نيابة عن المجلس.

والواقع أن تقديم المعلومات الملائمة للدول الأعضاء، وتوافر الشكل الملائم والتحليل الكافي في تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة، وكذلك تقديم تقارير خاصة حينما تستدعي الظروف، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، كلها أمور لازمة وحتمية إذا أردنا أن تصبح المنظمة ديمقراطية بشكل فعّال، وأن تفي بالمقاصد والمبادئ التي أنشئت من أجلها.

لا يجوز أن يكون ما يقوم به المجلس أو لا يقوم به سرا على أعضاء المنظمة الذين يعمل المجلس نيابة عنهم - وأكرر نيابة عنهم. ولا يسعني هنا إلا أن أشير إلى أن الوثيقة التي ننظر فيها الآن لا تتضمن كلمة واحدة عن فحوى مناقشات مجلس الأمن. الحقيقة، وهذا، في رأينا، يكاد يكون انتهاكا للميثاق ولأحكامه المتصلة بالتزام المجلس برفع تقارير إلى الجمعية العامة، لأن مجلس الأمن بذلك يمنع الجمعية العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها المشروعة، بما فيها مسؤوليتها عن تقديم توصيات إلى المجلس بخصوص أنشطته أو أساليب عمله.

وليس هناك أدنى شك في أنه بغية السماح للجمعية العامة بأن تفي بتلك الوظائف، ينبغي أيضا أن تكفل لها الدول الأعضاء الوسائل التي تمكنها من تنفيذ الصلاحيات التي يخولها لها الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وهي صلاحيات منصوص عليها، ضمن جملة أمور، في المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق ذاته.

في ضوء ما تقدم، يود وفدي أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به ممثل اندونيسيا بشأن هذا البند نيابة عن أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، وأن نؤكد على وجه الخصوص ضرورة أن يظل هذا البند مفتوحا بعد انتهاء المناقشة الحالية، لإتاحة الفرصة لعقد المشاورات المتوخاة في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨، الذي يرتبط في جوهره ارتباط وثيقا بهذا الموضوع.

أفضل ألا أكرر ذكر العناصر التي ينبغي إدراجها، كما أوضح وفدي على مدى السنوات القليلة الماضية، في تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ومع ذلك يجدر التذكير بأن ذلك التقرير ينبغي ألا يتضمن فحسب اشارات إلى الوثائق الرسمية التي نظر فيها المجلس والوثائق التي اعتمدها، بل أن يتضمن أيضا، وهو الأهم، ملخصا تحليليا للمناقشات التي تجرى فيما يسمى بالمشاورات غير الرسمية الجامعة التي تحولت، بالممارسة الحالية غير الملائمة التي يتبعها المجلس، إلى مناقشات حقيقية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا أن يعكس التقرير على النحو الواجب التقارير الشفوية التي يقدمها كبار مسؤولي الأمانة العامة إلى مجلس الأمن بشكل متكرر، والرسائل المتبادلة بين رئيس مجلس الأمن والأمين العام حينما لا تنشر تلك الرسائل كوثائق رسمية للأمم المتحدة، كما ينبغي أن يتضمن تقريرا عن أنشطة الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس والتي يهتم بها أعضاء المنظمة أبلغ الاهتمام.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن يكون هيكل التقرير أحسن أداء لوظيفته المنشودة، وأن يتكيف مع المضمون التحليلي الجديد الذي ندعو إليه. فهذه هي الوسيلة الوحيدة التي نقرر بها ما هي الأنشطة الحقيقية التي اضطلع بها المجلس أثناء السنة، أو نتمكن من اجراء تقييم، ولو موجز، لنتائج تلك الأنشطة من الناحية السياسية.

نحث أعضاء المنظمة على النظر بجدية في هذه المسألة كخطوة أولى في طريق الاصلاح العاجل واللازم لمجلس الأمن، إلى جانب إعادة التوزيع الجغرافي العادل إلى نصابه في عضوية المجلس، وزيادة هذه العضوية. وإذا لم يقم بذلك كان عدم القيام ذلك بمثابة تجاهل لمسؤولياتنا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة. وإذا لم

يكن المجلس قادرا وحده على إجراء تعديل جذري للطريقة التي يقدم بها التقارير إلى الجمعية العامة لكي يلبي رغبات عضوية المنظمة ككل، فينبغي أن تكون الجمعية العامة مستعدة، عاجلا وليس آجلا، لتقديم التوصيات اللازمة في هذا الصدد.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على تقديمه التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة.

يمثل التقرير شهادة على الزيادة الكبيرة التي طرأت على أنشطة المجلس في السنوات الأخيرة؛ ويقدم بيانا واضحا عن عبء عمله الثقيل والمتزايد باستمرار. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لأعضاء المجلس على تفانيهم وعملهم الشاق.

مرة أخرى يأتي التقرير سرديا ووصفيا في طبيعته. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان هذا هو الشكل السليم للتقرير السنوي لهيئة تضطلع حاليا بهذا الدور الأساسي في أمر صون السلم والأمن الدوليين.

ولا يجوز أن ننسى - كما قال العديد من المتكلمين من قبل - أن المجلس يؤدي هذا الدور نيابة عن كل أعضاء المنظمة، وهو ما تنص عليه المادة ٢٤ من الميثاق. وإذا كانت شرعية اجراءات المجلس ترتكز على تلك المادة، فمنها أيضا تنبع حقيقة أن من حق العضوية العامة أن تكون مطلعة على الطريقة التي يؤدي بها المجلس واجباته. ويرى وفدي، في ظل خلفية مسؤوليات المجلس المتزايدة، أنه من حق عامة الأعضاء أن يحصلوا على تقرير يختلف نوعيا عن التقرير المعروض علينا الآن.

إنني أدرك تمام الإدراك الصعوبات التي ينطوي عليها إصدار تقرير يتسم بطابع التحليل الأكبر. ولا أدعو لأن يوضع سرد مفصل لكل جوانب المفاوضات التي تتم في المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن. فالمشاورات غير الرسمية مفيدة وضرورية ولا غنى عنها لفعالية عمل المجلس.

وفي نفس الوقت، من الضروري تعزيز شفافية عمل المجلس. والآن أكثر من أي وقت مضى تشارك الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام التي يأمر بها مجلس الأمن في أنحاء العالم. ولهذا من المنطقي أن تشعر الدول الأعضاء الآن أكثر من أي وقت مضى بالحاجة إلى المشاركة في عملية صنع القرارات في المجلس.

ينبغي تحسين تدفق المعلومات بين المجلس والدول الأعضاء. والتقرير السنوي هو إحدى القنوات التي يمكن أن تستخدم لهذا الغرض. وفي هذا الضوء، لم يعد الشكل الحالي للتقرير السنوي يبدو سليما.

تجد الأمم المتحدة نفسها اليوم في مرحلة انتقالية، تسعى فيها لإيجاد هوية جديدة في سياق دولي معقد وجديد. والمنظمة تحاول إعادة تعريف دورها في الاستجابة للتحديات العديدة التي تواجهها. وعلى وجه الخصوص في مجال حفظ السلام، تعلمت الأمم المتحدة دروسا هامة في الماضي القريب.

ولكن في تقرير المجلس، وهو الهيئة الوحيدة التي من اختصاصها أن ترخص بمثل هذه العمليات، لا توجد أي إشارة للتجارب الإيجابية أو السلبية على أساس أنشطة السنة الماضية. ولا أستطيع أن أتخيل أن المجلس لم يستخلص بعض الاستنتاجات مما حدث في الصومال وفي البوسنة وفي رواندا. لماذا إذن لا يتم تشاطر فوائد تلك الخبرة مع الدول غير الأعضاء في المجلس؟ لا يبدو ضروريا أن نذكر في هذا الصدد الاهتمام الخاص للبلدان التي تساهم بالقوات في عمليات حفظ السلام. وقد لاحظت باهتمام كبير أن رئيس مجلس الأمن قد أعلن بالأمس أن المجلس قد أحرز بعض التقدم فيما يتصل بالاقتراح الذي تقدمت به الأرجنتين ونيوزيلندا، وأتطلع بتوق لرؤية نتائج هذا العمل.

وعلى أية حال، يبدو لي أن عقد فصل خاص في التقرير ومكرس لتقييم خبرات السنة الماضية من شأنه أن يمثل إثراء مرحبا به للشكل الحالي، فصل عن الدروس المستقاة. وإذا أرادت المنظمة أن تتسم بالمسؤولية والمصداقية والنجاح فإنه من الأهمية القصوى أن نحاول التعلم من أوجه فشلنا قدر تعلمنا من أوجه نجاحنا. وليس من المقبول أن هيئة توكل إليها سلطة ومسؤولية كبرى عن صيانة السلم والأمن الدوليين

لا تقدم إلا قائمة بسيطة بأنشطتها أثناء السنة الماضية. وليس هناك منظمة توكل فيها مثل هذه السلطات الكبيرة لهيئة من هذا النوع ترضى بمجرد تقرير سنوي وقائعي.

قبل أن أختتم، دعوني أؤكد للجمعية أن ملاحظاتي الانتقادية هنا عن التقرير ليس القصد منها على الإطلاق المساس باختصاص مجلس الأمن وامتيازاته. ينبغي النظر إلى تعليقاتي واقتراحاتي بوصفها جهدا للاسهام في تعزيز شرعية وفعالية قرارات المجلس، الذي ما زلنا نؤمن بدوره الهام.

السيد فولشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قدم مجلس الأمن مرة أخرى تقريرا إلى الجمعية العامة بقائمة مطولة ومفصلة بأنشطته ما بين حزيران/يونيه ١٩٩٣ وحزيران/يونيه ١٩٩٤. ومن التقرير يبدو أن حجم عمل المجلس لخدمة صيانة السلم والأمن الدوليين باهر بصورة خاصة.

ولكن، من الناحية النوعية، أخشى أن لزاما على أن أشير مرة أخرى. كما حدث في السنوات السابقة، إلى الطابع الوصفي المحض للوثيقة. ينبغي للمرء ألا يغفل أن هذا التقرير يشكل الصلة الرسمية الرئيسية بين هيئتين تتمتعان بأهمية حيوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. إن الحاجة إلى إعادة تعريف وتنشيط العلاقات بين المجلس والجمعية العامة، التي تمثل التعبير عن كامل عضوية الأمم المتحدة، أكدت عليها بلادي وجميع الدول الأخرى تقريبا مرارا وتكرارا خلال العملية الجارية حاليا لإصلاح مجلس الأمن. وزيادة الطابع الديمقراطي في الأمم المتحدة تعتبر على نطاق واسع ضرورية وعاجلة على حد سواء.

وأحد الاقتراحات المختلفة بالاصلاح هو أن تنفخ روح جديدة في هذا النوع من التقرير السنوي بإزالة بعض مصطلحاته البيروقراطية المعتادة وإثرائه بدلا من ذلك بتقييم للمشاكل الكبرى التي يتعين على مجلس الأمن أن يواجهها. ويؤيد وفدي تأييدا تاما هذا الاقتراح. فبهذه الطريقة وحدها يمكن للجمعية العامة التي تنتخب ثلثي أعضاء مجلس الأمن أن تحصل على فكرة أكثر تحديدا ودقة عن أنشطة المجلس.

ونود أيضا أن يقترن هذا التقرير ببعض الأدوات والآليات الأخرى التي تجعل العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أوثق وأشد تناسقا. ولقد قدمت اقتراحات مختلفة لهذا الغرض أثناء المناقشة الخاصة بإصلاح مجلس الأمن. وتتضمن الأمثلة عقد اجتماعات دورية بين رئيس الهيئتين أو إنشاء هيئة فرعية مشتركة. ونعتقد أن هذه الاقتراحات بحاجة إلى الدراسة المتعمقة، حيث أن التعاون الأكثر كفاءة وإثمارا بين الهيئتين من شأنه أن يوفر الأساس الضروري لضمان إعطاء جميع أعضاء الأمم المتحدة إحساسا أكبر بالمشاركة في عمل المجلس.

نشعر أن رئيس المجلس في الشهر الماضي، السير ديفيد هناي، قد اتخذ خطوة في الاتجاه الصحيح عندما عقد اجتماعا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لجميع البعثات غير الممثلة في مجلس الأمن. كانت الاستجابة دافئة، وشارك حوالي ٧٠ بلدا في هذا الاجتماع. إننا نثني على هذه المبادرة ونتطلع إلى الحصول على التقارير من الرؤساء في المستقبل. هذه الممارسة ينبغي أن تصبح راسية. وينبغي أيضا تشجيع مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

وتحقيقا لهذا الغرض نبيح لأنفسنا اقتراح عقد هذه الجلسات الإعلامية من جانب رئيس مجلس الأمن بصورة منتظمة في أحد أيام الأسبوع - وربما في نفس الزمان والمكان - وأن يعلن عنها في "يومية" الأمم المتحدة. وينبغي ألا ننسى أن العديد من التحسينات في المنظمة لم تتم من خلال تنقيحات الميثاق ولكن من خلال التغييرات في الممارسة. وهذا هو الطريق الذي ينبغي أن نواصل السير عليه.

وأخيرا أريد، كما فعل ممثلون آخرون تكلموا، أن أؤكد على خطوة أخرى يمكن اتخاذها. وقد أوضحها قبل دقائق معدودة زميلنا ممثل نيوزيلندا، وأشير إلى إنشاء آلية للمجلس تهدف إلى إجراء مشاورات منتظمة وشاملة مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم. وفي ضوء هذا، نرحب كثيرا بالاقتراح المشترك الذي قدمته الأرجنتين ونيوزيلندا. وسبق لهذا الاقتراح أن لقي دعما صريحا من جانب العديد من الدول الأعضاء، وهو يستحق دراسة معمقة ومتابعة ملموسة من قبل مجلس الأمن.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن تقرير مجلس الأمن إحدى أهم الوثائق المعروضة

على الجمعية العامة. وكما يشير الأمين العام في تقريره،

"إن أنشطة مجلس الأمن، وقد عززت بقدر كبير، ولدت، لدى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ... اهتماما بعمله له ما يبرره".

التي تطالب بـ

"زيادة شفافية أساليب عمل مجلس الأمن". (A/49/1، الفقرة ٣٠)

وبالرغم من هذا الاعتراف فلا يمكن للمرء إلا أن يخلص إلى أنه لم يتم سوى تحقيق تقدم ضئيل خلال السنوات الماضية في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة أو بين المجلس والدول الأعضاء فيما يتعلق بالإجراءات التي تحكم المعلومات والتشاور والشفافية وإمكانية التنبؤ.

إن التقرير، بوصفه وثيقة مرجعية، قيم جدا بالنسبة للدول الأعضاء، إلا أن فائدته أقل بالنسبة لغرض تقييم الصراعات التي عالجها المجلس، والمصالح التي تتعرض للخطر في هذه الصراعات وميزة التدابير التي اعتمدها المجلس لحلها. وأي امرئ يريد أن يكون صورة عامة عن أزمة معينة وعن الاستراتيجية المعتمدة لحلها ينبغي له الرجوع إلى تقرير الأمين العام على أساس كل حالة على حدة. إن القيام بتحليل عام لأنشطة المنظمة من خلال هيئاتها المختلفة لا يزال ضروريا. فالنهج الحالي متدرج؛ ولم يتم تنظيمه بعد. والتقرير الذي ننظر فيه اليوم ليس سوى جزء واحد من الكل - ولا يتصل في الواقع بالكل.

فأهمية العملية ومنهج الإعلام لهما صلة وثيقة بالموضوع ليس فقط بسبب طابع البنود المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين. ونظرا إلى النمو الأسي في نفقات عمليات حفظ السلم يجب على كل حكومة أن تمتلك معرفة كاملة بمصدر ومسوغ الالتزامات المفروضة عليها من جانب المجلس ويجب أن يكون في وسعها القيام بتقييم أفضل لإمكانية إسهامها في الجهود الجماعية التي تحظى بالتأييد. وهذا ينطبق خصوصا على البلدان المساهمة بقوات.

وترى فنزويلا أن من الضروري مواصلة استكشاف الخيارات لتحسين الحالة. ونؤيد تحقيق التفاعل الأكبر والأفضل بين جميع الأجهزة المختصة في مجال السلم والأمن الدوليين من خلال وسائل مكملة على نحو مواز ومتبادل. أولا، تجب زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن. ثانيا، يجب تحسين الإجراءات التي تحكم المعلومات والمشاورات. وهدفنا هو تشجيع قيام علاقة عمل تفضي إلى التواصل والتنسيق الأفضل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وتضمن أن تحترم كل هيئة نطاق سلطات الهيئة الأخرى احتراما كاملا.

وفي هذا السياق رحبنا بالتقدم المحرز في مجال العمل التوثيقي للمجلس والمسائل الأخرى ذات الصلة؛ وهذا ما يتناوله الفصل ٢٨ من التقرير. وفي الوقت نفسه، نود أن نرى تقدما مماثلا بأي اتجاه من شأنه أن ييسر مهام الجمعية العامة، التي لا تتطلب صلاحياتها بموجب المواد ١٠ و ١٥ و ٢٤ من الميثاق القيام بتصديق على أي من المسائل المتعلقة بالمضمون أو المسائل المتعلقة بالإجراءات. ومع ذلك، وفي نهاية المطاف، يتوقف هذا التقدم على ترخيص المجلس للأمين العام بتزويد المعلومات بتكرار أكبر وذلك بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من الميثاق.

وتؤيد فنزويلا الاستخدام الأكبر للتقارير الخاصة، التي لها ما يبررها بصورة خاصة في حالة المسائل التي ينظر فيها بموجب الفصل السابع من الميثاق، أو إصدار تقارير عادية بين حين وآخر تتسق مع ديناميكية أنشطة المجلس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مونغولو (ملاوي).

ويمكن تقسيم التقرير السنوي تقسيما فرعيا إلى قسمين. وبذلك يكون أقرب إلى طبيعة الأنشطة التي يتناولها التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحظى محتوياته بقدر أكبر من التحليل، كما قيل مرارا وتكرارا في هذه القاعة. والمتابعة الأكثر دقة لأنشطة المجلس وتقارير الأمين العام والمشاورات والجلسات العامة والقرارات المتخذة والرسائل المتبادلة تؤدي بالتأكيد إلى فهم أكمل لعمل مجلس الأمن وكيفية اضطلاعه بالتزاماته. ومع ذلك، كل ما لدينا الآن ليس فكرة مؤسسية بل التقييم الذاتي لكل دولة من الدول الأعضاء التي تتابع الأنشطة. ونرى كذلك بوتيرة متزايدة وقوع

التعقيدات السياسية لحالة بعينها في نطاق الاختصاص الحصري للمجلس وتناول الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية بطريقة هامشية فقط. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ موقفا ويجب أن تسهم في إيجاد الحلول. ولهذين السببين، نرى أن عمل المجلس والجمعية العامة سيتيسر من خلال وضع وثائق أكثر شمولا وتحليلا ومن خلال إجراءات للتشاور تكون أكثر مرونة. فالقرار ٢٦٤/٤٨ قد يمثل اساسا للعمل في هذين الاتجاهين.

والتقرير الذي تنظر الجمعية العامة فيه يشمل جزءا من الفترة التي كانت تضطلع فيها فنزويلا بمسؤوليتها بوصفها عضوا في مجلس الأمن. ولا يتقدم وفد بلادي بأية تعليقات على مضمون التقرير المتعلق بالمسائل التي شاركنا في النظر فيها. ومع ذلك، نود أن نكرر أن النظر في هذه المسائل كان يمكن أن يكون أكثر فائدة لو جرى قبل سنة، وأن عملنا في المجلس كان سيكون قد أثري بعلاقات أكثر نشاطا بين المجلس والجمعية العامة.

وخلال فترة عضويتنا دعونا إلى إجراء مشاورات منتظمة وتبادل وجهات النظر مع المجموعات الإقليمية والدول المعنية. وانطلاقا من تجربتنا يمكن القول إن عمل المجلس كان سيستفيد من ناحية المضمون ومن الناحية التنفيذية. ولهذا السبب نحن على اقتناع بأفضلية الشفافية والتفاعل البناء. ونحن على ثقة بأن طرائق العمل والإجراءات وتقديم التقارير من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة ستتطور باتجاه تحقيق هذه الأهداف.

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بداية، أن اشكر السير ديفيد هناي، الذي شغل منصب رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه المفيد جدا لهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة. وإننا نقدر جهوده التي بذلها للإسهام في هذا الاتجاه الجدير بالثناء في الآونة الأخيرة، في مجال أداء المجلس، من أجل مزيد من الشفافية والاهتمام بمصالح الدول التي ليست أعضاء في المجلس.

تود بلادي كذلك أن تنتهز هذه الفرصة للإعراب عن عظيم تقديرها لوفود جميع الدول الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية - التي كانت أعضاء في مجلس الأمن في السنة الماضية على التزامها وتفانيها. ونتوجه بالشكر أيضا إلى رؤساء لجان الجزاءات، الذين عملوا بجد واجتهاد، وفي حالات كثيرة تحت ضغوط شديدة وفي ظروف استثنائية.

لقد تم الإعراب عن آراء بلدي في عمل مجلس الأمن والقضايا التي تثير اهتمامنا بشكل خاص في عدد من المناسبات أقربها عهدا المداولة العامة والمناقشات التي بدأت في الجلسة العامة وفي اللجان. ولذلك أنتوي أن أحاول جعل هذا البيان موجزا بقدر الإمكان. ولذلك اسمحوا لي أن أركز على بعض الأفكار وعلى بعض الاقتراحات المحددة التي تتصل اتصالا وثيقا بأداء المجلس لوظائفه والتي نعتقد أنها ستحسن من كفاءته ومن شفافية عمله.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من الانفتاح والشفافية في عمل المجلس نرحب بالخطوات المتخذة طوال السنة الماضية لتوفير المعلومات على أساس منتظم للدول غير الأعضاء. واسمحوا لي أن أشير في هذا الخصوص إلى المقرر الذي اتخذه المجلس باتاحة الاطلاع على برنامج العمل الشهري المبدئي المتوقع للمجلس، علاوة على مشاريع قراراته في شكلها المؤقت. كما أننا نرحب بالممارسة التي أدخلت رئاسة المجلس العمل بها مؤخرا بعقد جلسات إحاطة إعلامية غير رسمية بشأن الأعمال الجارية لمجلس الأمن.

ومن رأينا أن تدابير أخرى في هذا الصدد يمكن أن تشمل جلسات إحاطة إعلامية منتظمة و/أو مخصصة بشأن المداولات التي تجري في اجتماعات لجان الجزاءات؛ وإدخال العمل بأسلوب الجلسات العامة للجان الجزاءات التابعة للمجلس أو مشاركة الدول المعنية في اجتماعات هذه اللجان بصفة مراقب كلما كان هناك مسوغ لهذه المشاركة بفعل مناقشة قضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة لها؛ وتدابير لتزويد الدول المهتمة بسبل وصول محسنة وأفضل توقيتا إلى وثائق لجان الجزاءات، حسب الاقتضاء.

إن الحاجة إلى إجراء مشاورات مع الدول غير الأعضاء في المجلس وأن تكن معنية مباشرة تكون ملموسة بشدة بالغة عندما يجري النظر في الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير الوقائية والإلزامية. ونحن نلاحظ الخطوات المتخذة في هذا الصدد خلال

السنة الماضية، لا سيما بخصوص التطبيقات المنفذة بموجب المادة ٥٠ من الميثاق نتيجة لتنفيذ الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا السابقة، والمدرجة بموجب الفصل ٢ باء من الجزء الأول من التقرير.

ونحن نظن أنه، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للعملية أن تشمل تقييمات مسبقة ومعقدة لأي آثار سلبية على اقتصادات البلدان المجاورة وتحديد سبل ووسائل معالجة تلك الآثار غير المؤاتية؛ واستنباط آلية مؤسسية لمساعدة البلدان في أحوالها الصعبة. كما ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي أيضا على المشاورات المنتظمة مع الدول المساهمة بقوات ومع غيرها من الدول المعنية كمكون في عملية صنع القرارات بشأن عمليات حفظ السلم، خاصة عندما ينظر المجلس في ادخال تغييرات في ولاياتها أو تشكيلها. ونظن أيضا أنه ينبغي مواصلة توسيع الاتجاه صوب مساهمة أنشط من قبل المنظمات الإقليمية من خلال الترتيبات الاستشارية اللازمة.

وختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن أملي في أن يثبت أن الاقتراحات التي قدمتها مفيدة في سعينا المشترك لتحسين كفاءة مجلس الأمن وفعاليته في الوفاء برسالته البالغة الأهمية فيما يتعلق بالمشاكل المعقدة التي تواجه العالم اليوم.

السيد غامباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بضم صوت وفدي إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير ديفيد هناي، في توليه عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، والوارد في الوثيقة A/49/2.

وترحب نيجيريا بالتحسين الذي لم يطرأ على نسق التقرير فقط ولكن على تقديمه أيضا. كما أننا نلاحظ، في سياق التقرير، مؤشرات على التغييرات التي يتعين إدخالها في طرائق عمل المجلس وإجراءاته من أجل العمل على إتاحة المجال لزيادة التفاعل والتشاور بين أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في المنظمة.

ولقد رحب وفدي بقيام المجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٣ بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بالتوثيق وغير ذلك من المسائل الإجرائية. وقد اجتمع هذا الفريق بانتظام في غضون السنة التي يشملها التقرير للنظر في سبل تحسين إجراءات عمل المجلس. وقد كانت التدابير التي أسفر عنها ذلك المسعى مفيدة رغم أن هناك مجالا لإدخال تحسينات جوهرية. وعلى سبيل المثال، المبادرة التي تجري مناقشتها في الوقت الراهن بشأن أفضل طريقة لإفادة الدول الأعضاء علما بالتقدم المحقق في مشاورات المجلس غير الرسمية أو بشأن نتائجها تطور سار ومبادرة يؤيدها وفدي كل التأييد، ونأمل في أن يواصل أعضاء المجلس الآخرون تأييدها.

وفي أثناء بيان وفدي في المداولة العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة، بينا أنه ينبغي الاضطلاع بإعادة تشكيل مجلس الأمن بطريقة كلية وليس بالتجزئة. وقد أكدنا على أنه يجب أن تراعي هذه الاصلاحات طرائق عمل المجلس، بما في ذلك بوجه خاص قضية الشفافية. وفي هذا الصدد، إن المبادرة التي تقدم بها مؤخرا وفدا الأرجنتين ونيوزيلندا بهدف إيجاد نظام أكثر فعالية للتشاور بين أعضاء مجلس الأمن من ناحية والبلدان المساهمة بقوات من ناحية أخرى، توفر مساهمة مفيدة في ضوء تزايد تعقيدات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وتزايد المطالبة بها. ونيجيريا، باعتبارها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ترى أن التشاور بين المساهمين بقوات ومجلس الأمن ليس مرغوبا فيه فحسب ولكنه ضروري للوفاء الكامل بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق. بيد أن من المهم أن تصمم آلية هذه المشاورات بطريقة تعزز أدوار الأجهزة القائمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمشتغلة بعمليات حفظ السلم، وليس بطريقة تعتم عليها.

والمقرر بإتاحة اطلاع جميع الدول الأعضاء على برنامج العمل المتوقع المبدئي لمجلس الأمن في كل شهر، المزود بمرفقات من تقارير الأمين العام، قد عزز إلى حد كبير من جهود المجلس لتحقيق شفافية أكبر. إن إدخال تحسينات أخرى في هذا الاتجاه ستكون موضع ترحيب كبير.

ووفدي منبهر بحجم العمل ونطاقه، وهو ما يتجلى في التقرير، وهو العمل الذي اضطلع به المجلس في

العام الماضي في صون السلم والأمن الدوليين، مما هو مسؤوليته الأولى. ومن المهم أن نلاحظ، على سبيل المثال، أن المجلس اتخذ ٨٧ قرارا وأصدر ٦٨ بيانا بواسطة الرئيس تشمل مجالات الصراعات والقضايا ذات الصلة. وما من شك في أن نطاق هذا العمل يعكس تغير ظروف الحالة الدولية فيما بعد الحرب الباردة والتي مكنت منظمتنا من أن تبدأ في القيام بالدور الذي توخاه لها الأسلاف المؤسسون، وأن تفي بتوقعاتهم لها.

لقد أصبح حفظ السلام شاغلا حيويا من شواغل عصرنا وهو كذلك عن حق. إذ يوجد - للأسف -في قارتنا، افريقيا، عدد أكبر من عمليات حفظ السلام المتعددة التي ينفذها مجلس الأمن حاليا. إن الحقيقة المجردة لزيادة عدد الصراعات ومواقعها تبين عمق المشاكل السياسية التي تواجه المناطق المتضررة ومستوى الأزمة الإنمائية السائدة. وهي تبرز العلاقات الفعلية بين السلم والتنمية وتذكرنا جميعا بأن الالتزام العالمي المجدد إزاء كل منهما أفضل سبيل للمضي قدما.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يكرر تأكيد اعتقاده الراسخ بأن مجلس الأمن لا يمكن أن يبقي على مصداقيته وشرعيته وفعاليته ويعززها إلا إذا تبنى عمليات ديمقراطية وشفافة على حد سواء. لذلك، نحث مجلس الأمن على تكثيف جهوده في هذا الاتجاه.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أحيط الوفود علما بأنه، كما أعلن بالأمس، ستنظر الجمعية في البند ٣٩ من جدول الأعمال "الحالة في البوسنة والهرسك" يوم الخميس ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في الصباح، بدلا من يوم الأربعاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كما كان مقررا له من قبل.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/49/2)

السيد ولد علي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن عرض تقرير مجلس الأمن والنظر فيه أصبحا إحدى أهم نقاط عملنا. والاهتمام المجدد بهذا التقرير ما هو إلا انعكاس للتغيرات العميقة التي حدثت في الشؤون الدولية والتي أدت إلى توسيع أنشطة هذه الهيئة المركزية لمنظومة الأمم المتحدة، وبالتالي إلى اتخاذ قرارات أكثر تواترا بشأن موضوعات ذات اهتمام رئيسي.

إن الدور المهيمن الذي اضطلع به مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين قد جعله، عن حق تماما، هيئة تهتم بأنشطتها حقا جميع الدول، ومن هنا تأتي الأهمية التي توليها هذه الدول لأعمال المجلس وأدائه وأساليب عمله. وهذا أيضا هو السبب الذي يجعل التقارير السنوية المقدمة من هذه الهيئة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق ذات أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول، وبصفة خاصة لتلك التي ليست لديها موارد بشرية أو مادية كافية للمتابعة المنتظمة لجميع المواضيع التي يتناولها المجلس.

يتفق وفد موريتانيا تمام الاتفاق مع الآراء التي أعرب عنها سفير إندونيسيا، لدى تكلمه بصفته الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز.

لقد أكدت مناقشاتنا السابقة بشأن هذه المسألة على الحاجة إلى تغيير الأسلوب الوصفي الحالي لهذا التقرير وإلى جعله وثيقة تتضمن تحليلا وتقييما يمكن أن تجد فيه جميع الدول الأعضاء المعلومات التي تمكنها من تفهم أفضل للتفاصيل الدقيقة للقرارات التي يطلب منها تنفيذها.

إن التصرف بناء على هذا الطلب حيوي بصفة خاصة نظرا لأنه مع زيادة البنود التي تجري معالجتها يضحى من الضروري مد الدول بالوسائل التي تمكنها من أن تسهم إسهاما إيجابيا في عملية صنع القرار والمشاركة في جميع المراحل التحضيرية. لهذا السبب يؤيد بلدي الجهود الرامية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن لجعله يبين وقائع عالمنا المعاصر. بالإضافة إلى الحساسيات التي نجدها سائدة فيه. ولهذا السبب أيضا نود أن نرى تدفق المعلومات بين المجلس والجمعية العامة قد أصبح عملية مستمرة ونعتقد أن أحكام الميثاق يجب أن تطبق هنا على نحو أكثر انتظاما.

إن الدور الحيوي لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يجعله هيئة تتسم قراراتها بتشعبات هامة في مجالات شتى للنشاط. ولهذا السبب تضحى إجراءاته ووظائفه أمورا ذات أهمية كبيرة. وهنا نرحب بما شهدناه في المجلس في السنوات الأخيرة من وحدة جديدة للعمل، كما نرحب أيضا بالجهود التي بذلت مؤخرا لتقديم التقارير في إطار المواعيد المحددة المتفق عليها.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن تستمر المفاوضات الجارية الرامية إلى تحقيق التغيرات التي نصبو إليها فيما يتعلق بتكوين المجلس وأساليب عمله. ويجب أن يشجعنا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين على مضاعفة جهودنا حتى يمكننا أن نواجه المستقبل بآلية قادرة على مواجهة ما ينتظرنا من تحديات واغتنام ما يتاح لنا من فرص.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتنان وفد اليابان للأمانة العامة على إعدادها تقرير مجلس الأمن هذا إلى الجمعية العامة للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ولقد كانت اليابان عضوا في المجلس خلال النصف الأول من تلك الفترة. إن التقرير وثيقة مفيدة تشكل في جزء كبير منها استكمالا لوثائق ومواد هامة بشأن جميع الموضوعات التي تناولها المجلس على مر السنة.

ويلاحظ وفد بلدي بشكل خاص أن المجلس عقد خلال تلك الفترة ١٥٣ جلسة رسمية، واتخذ ١٨٧ قرارا، وأصدر ٦٨ بيانا رئاسيا. ونلاحظ باهتمام كبير أن مستوى الأنشطة هذا يمثل تعبيرا واضحا عن الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وإذ ينتقل العالم إلى عهد جديد بعد زوال الحرب الباردة، فإنه ما من شك في أنه أصبح متوقعا من مجلس الأمن أن يضطلع بدور مركزي في توطيد النظام الدولي في هذه البيئة الدولية الجديدة. ومن هذا المنظور بالذات، ظلت اليابان تشدد على أهمية تعزيز شرعية المجلس ومصداقيته وذلك من خلال تحسين أدائه. وستواصل اليابان المساهمة في أعمال مجلس الأمن.

وكما أكد وفد بلدي خلال المناقشة التي دارت حول مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، فإن ضرورة إصلاح تنظيم المجلس وضرورة إصلاح أدائه قضيتان تشكلان معا الأساس اللازم لخطة شاملة لإصلاح مجلس الأمن. وعلى ذلك ينبغي النظر فيهما في وقت واحد. وأملنا أن يتم التوصل إلى اتفاق حول القضيتين في أقرب وقت ممكن.

وفي سياق بند جدول الأعمال قيد نظرنا الآن، تؤيد اليابان بقوة التدابير الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية في أعمال مجلس الأمن. وقد عملت اليابان بنشاط لبلوغ هذه الغاية، بوصفها عضوا في المجلس، خصوصا من خلال الفريق العامل المعني بالمسائل الإجرائية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اليابان عندما تولت رئاسة المجلس في عام ١٩٩٣ ما يزيد على ٦٠ مشاورة ثنائية سعيا إلى توسيع نطاق الاتصالات بين البلدان الأعضاء في المجلس والبلدان غير الأعضاء.

وفي هذا الصدد، تم تقديم عدد من المقترحات بما في ذلك بضعة مقترحات قدمها وفد بلدي لتيسير حصول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المعلومات المتصلة بأنشطة مجلس الأمن، خصوصا فيما يتعلق بسير مشاوراته غير الرسمية.

ويسعدنا أن نلاحظ أن المجلس نفسه واصل بذل الجهود واتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا الاتجاه. وكما ورد في التقرير، قرر المجلس في تموز/يوليه ١٩٩٣ أن يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العلم ببرنامج عمله المتوقع المبدئي لكل شهر. كما قرر في آذار/مارس ١٩٩٤ أن يتيح للدول غير الأعضاء في المجلس الحصول على مشاريع القرارات عند صدورها في شكل مؤقت. ومن المؤكد أن هذا التدابير الجديدة تساعد في تحسين شفافية عمل المجلس.

وعلاوة على ذلك، نفهم أن المجلس أدخل مؤخرا نظاما جديدا يقوم بموجبه الوفد الذي يتولى رئاسة المجلس بعقد جلسات إعلامية دورية حول المناقشات التي تدور في المشاورات التي يجريها بكامل هيئته. وتتفق هذه المبادرة مع اقتراح قدمه وفد بلدي، ونحن نرحب بها ترحيبا حارا.

وبغية تعزيز شرعية المجلس ومصداقيته، يكون من المهم تحسين التدفق ذي الاتجاهين للمعلومات بين

المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهذا بدوره سيسهم في زيادة فعالية أداء مجلس الأمن. وقد ضم وفد بلدي صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في طرح الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية للتشاور حول عمليات حفظ السلام بين مجلس الأمن والبلدان المعنية، بما فيها البلدان المساهمة بأموال وقوات، وغيرها من البلدان المهتمة بالموضوع. ونلاحظ أنه قد تحقق قدر من التحسن في هذا الصدد، وذلك بضمان التفاعل بصدد عمليات حفظ السلام الرئيسية من خلال عقد اجتماعات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات، مما يمكّن كل من الجانبين من تفهم آراء وشواغل الجانب الآخر بشكل أفضل.

ونحن نؤكد أيضا على أهمية تحسين العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وضمان التعبير عن آراء الجمعية العامة في مداولات المجلس.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان وفد بلدي لمجلس الأمن لما يبذله من جهود ترمي إلى تحسين شفافية أنشطته. ونأمل في أن يواصل المجلس تلك الجهود مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى ضرورة المحافظة على الكفاءة في أداء أعماله.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مرة أخرى نتكلم اليوم في المناقشة الجارية في الجمعية العامة حول تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. ويغطي التقرير هذه المرة الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٤. وتقديم التقرير استمرار لممارسة تلقي الترحيب بدأت في عام ١٩٩٠ بمبادرة من وفود كوبا وكولومبيا وماليزيا. وقد أتاحت هذه الممارسة الفرصة لإجراء حوار مفيد بين جهازين للأمم المتحدة، هما الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفقا للأحكام الصريحة الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نود أن نتوجه بشكر خاص لوفد المملكة المتحدة على قيامه بعرض هذا التقرير على الجمعية العامة ومواصلته اتباع النهج الذي بدأه وفد البرازيل في العام الماضي، المتمثل في اعتماد التقرير في جلسة رسمية لمجلس الأمن.

ومرى أخرى أصبح وفد الأرجنتين يضطلع منذ بداية هذا العام بالمسؤولية المترتبة على عضويته في مجلس الأمن. وقد أبدى اهتماما بالغا بكل الأمور المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. وذلك أن لقضية السلم والأمن الدوليين من الأهمية ما يجعل التهاون بصددها أمرا غير مقبول.

والتزام الأرجنتين بهذه الأنشطة واضح بقدر ما هو ملموس، إذ نتولى تلك المسؤولية التي نعتبرها من أخطر المسؤوليات التي يرتبها الميثاق على الدول الأعضاء.

ويتضح اهتمام الأرجنتين بهذه المشاكل ليس فقط من مشاركتنا المستمرة في المناقشات التي تجري في شتى محافل الأمم المتحدة، بل أيضا من مساهمتها بـ ١ ٦٠٠ فرد من الأرجنتين من ذوي الخوذات الزرقاء، وهؤلاء منخرطون حاليا في تسع عمليات لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وإسهام الأرجنتين الكبير خير دليل على التزامها بالسلم والأمن الدوليين. ونضيف إلى ما تقدم أنه عندما يقتضي الأمر استعادة السلم، فإن الأرجنتين تساهم بوحدات عسكرية لدعم جهود الأمم المتحدة كما حدث في حالة الصراع بين العراق والكويت، وبالأمس القريب في حالة هايتي، التي ظل وفد بلدي دوما ملتزما بإحلال الديمقراطية فيها.

وفي هذا الإطار أيضا اتخذت الأرجنتين تدابير شتى في ميدان نزع السلاح. وعلى سبيل المثال قمنا، في إطار ثنائي مع البرازيل، باتخاذ إجراءات لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وعلى الصعيد الإقليمي صدقنا على معاهدة تلاتيلولكو؛ وعلى صعيد أعم شاركنا في وقف اختياري لبيع الألغام البرية المضادة للأفراد أعلن بقرار من حكومة الأرجنتين.

ويمكن اعتبار الفترة التي يشملها التقرير المعروض علينا أنشط الفترات في تاريخ مجلس الأمن بأكمله. إذ صدر، خلال هذه الفترة، ٨٧ قرارا و ٦٨ بيانا رئاسيا. وفي الوقت ذاته، اجتمع مجلس الأمن في أكثر من ٤٠٠ مناسبة، إذا أدرجنا كلا من الجلسات الرسمية والمشاورات العامة، فضلا عن اجتماعات الهيئات الفرعية للمجلس، وهي هيئات نشيطة أيضا، خاصة لجان الجزاءات السبع.

وتركزت أعمال المجلس على ١٩ صراعا، اتسم بعضها بشدة التعقيد وبُعد المدى. وجرت ثمانية من هذه الصراعات في افريقيا وأربعة في آسيا وأربعة

في أوروبا وصراعان في الأمريكتين. وخلال الفترة ذاتها، أشرف المجلس على ١٧ عملية من عمليات حفظ السلم اشترك فيها نحو ٠٠٠ ٧٥ من الأفراد في جميع أنحاء العالم. وتناول بالبحث أيضا عددا من المواضيع الأخرى التي تقع في اختصاصه، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بإجراءاته ووثائقه.

وكما قلنا في البداية، إن هذه لفرصة سانحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للدخول في حوار مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، سواء كانت دائمة أو غير دائمة. وفي هذا السياق، يرى وفد الأرجنتين وجوب إثارة بعض المسائل الرئيسية التي تتعلق بأعمال المجلس خلال الفترة التي نحن بصددها.

فيما يتصل بالمسائل العالمية، نود أن نطرح المسائل التالية. لا شك أنه يتضح من واقع التقرير أن مجلس الأمن وآلية الأمم المتحدة بأسرها منخرطان حاليا بعمق في حل صراعات تهدد السلم والأمن. إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كان التوازن الحالي في النظام الدولي مستقرا. وعلى الرغم من ذلك، لا يصح بحال أن ننتظر حتى يصلح النظام نفسه، أو يصبح متوائما مع أي توازن جديد قد يبرز، قبل أن نقرر اتخذا تدابير. فجسامة المشاكل، ولنقتصر على مثلين، هما مشاكل رواندا ويوغوسلافيا السابقة، تتطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير فورية.

إن الآليات المختلفة للأمانة العامة تتكيف بسرعة حتى تتماشى مع المتطلبات الجديدة. غير أن بعض القيود الشديدة تظل قائمة، بسبب عدم توفر الموارد البشرية والمالية. إلا أن المرء قد يتوفر لديه انطباع بأن الموارد متوفرة وبأن الأمر إنما يتعلق في الواقع بعدم وجود الالتزام أو انعدام الإرادة السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء أو عدم توفر القنوات الملائمة لمعالجة تلك المسائل أو حلها.

ويستخدم المجلس بدوره مجموعة من الأدوات التي نص عليها الميثاق مثل الجزاءات الاقتصادية. وتتطلب هذه تحليلا وافيا وابتكاريا فيما يتعلق بالنتائج والآثار. وبوجه خاص، يجب مراعاة أثرها على القطاعات الأضعف في المجتمعات التي تُفرض عليها هذه الجزاءات. ومن الواضح، في بعض الحالات، أن بإمكان الجـــزاءات الاستجابة للهـــدف المنشود والتكيف معه؛ إلا أن بعض الشكوك تظل قائمة بالنسبة لحالات أخرى. ومع ذلك، فإن هذه الجزاءات أداة لولاها لتزايد تواتر مناسبات اللجوء إلى استخدام القوة، الذي ينبغي أن يكون دائما أمرا استثنائيا. وهذا هو السبب في أن علينا أن نقيّم الطريقة التي تستخدم بها الجزاءات دون الإقلال من أهميتها. وفي هذا السياق، نعتقد أيضا أن علينا بأن نواصل السعي إلى تطبيق أحكام المادة ٥٠ من الميثاق بطريقة تكون واقعية ولكنها فعالة.

ومعظم الصراعات الحالية التي يعالجها المجلس ذو طابع داخلي. ويبدو هذا في ظاهره مخالفا لمبدأ عدم التدخل. ولكن معظمها، صراعات تترتب عليها، بالنظر إلى أبعادها العسكرية والإنسانية والمتصلة باللاجئين، تداعيات إقليمية خطيرة أيضا. ولا يتناول الميثاق صراحة هذه الحالات. غير أن آثارها على المستوى الإنساني من الضخامة بحيث يصعب بوجه خاص، في عالم اليوم، تبرير وقوف المجتمع الدولي دون حراك.

وفيما يتعلق بعمل مجلس الأمن، أود الإشارة إلى ما يلي. لقد ظل المجلس يعالج بطريقة منتظمة مسألة إجراءاته لمدة تتجاوز حاليا العام بقليل. وكان هذا، إلى حد ما، استجابة لطلبات الدول الأعضاء التي ترددت مناداتها بذلك المرة تلو الأخرى في محافل مختلفة، ولكنه كان أيضا استجابة لاحتياجات المجلس نفسه. وسوف نشير، هنا، إلى أنشطة الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية التابع للمجلس، والذي اقترح مجموعة كاملة من التغيرات الرامية إلى تحقيق المزيد من الشفافية في أعمال المجلس. ومن أمثلة هذه الجهود، على وجه التحديد، الشكل الجديد للتقرير المعروض علينا، والذي يظل بالإمكان إدخال المزيد من التحسين عليه. وقد أصبح يُعلَن الآن عن الاجتماعات في اليومية، وأذكر أن هذا كان اقتراحا قدمه وفد كوبا أصلا. واتخذ المجلس مؤخرا أيضا قرارا غير رسمي بأن يقدم رئيسه بين حين وآخر تقريرا إلى الدول الأعضاء عن المناقشات التي تدور في المشاورات غير الرسمية. ويصح أن أنوه هنا بالإجراء الذي اتخذته مؤخرا المملكة المتحدة لتعزيز هذا النهج.

وهناك طلب آخر ينبغي الاهتمام به هو تحقيق اتصال أكبر بين المجلس والدول الأعضاء بشأن مسائل محددة تستدعي ذلك. إن المناقشة الجارية هنا الآن إنما هي مثال واضح على هذا الاتصال ولكن هناك مسائل أخرى لا تقل أهمية. وفي هذا السياق، يعمل المجلس حاليا، بمبادرة من وفد نيوزيلندا ووفدي،

لتحقيق أمر وشيك الوقوع هو قيام آلية مستقرة ويمكن التنبؤ بأثرها لإتاحة تدفق أفضل للاتصال بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس والأمانة العامة. ونأمل تحقيق تقدم كبير بشأن هذه المسائل في الأيام المقبلة؛ وسيكون هذا بداية الاستجابة إلى ضرورة كثيرا ما أعرب عنها أعضاء المنظمة.

ويعقد المجلس عادة في هذه الأيام اجتماعات غير رسمية لم ينص عليها صراحة في الميثاق. وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح أنه لا غنى عن هذه الاجتماعات إذا ما أريد حدوث تبادل سلس للآراء والأفكار مما يتيح اتخاذ القرار بسرعة وكفاءة.

وقد أشرنا بالفعل غلى مسألة الشفافية والعلاقة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. وينبغي الإشارة أيضا إلى الصعوبة التي يصادفها أطراف النزاع، ممن لا يكونون أعضاء في المجلس، في إسماع أصواتهم أو إيضاح مواقفهم طوال عملية تبادل المعلومات واتخاذ القرار. وهذه الصعوبات تشتد حدتها بوجه خاص عندما يكون أحد الأطراف عضوا في المجلس. ويجب على المجلس أن يعالج هذه المسألة بصراحة في المستقبل.

ونود، في النهاية، بعد أن أشرنا إلى هذه المشاكل المحددة، الإشارة إلى مسألة أكثر عمومية، على الرغم من اتصالها بما ناقشناه بالفعل. وأقصد بذلك التباين الذي يظهر أحيانا في تفسير أعضاء المجلس الدائمين وأعضائه غير الدائمين لبعض المسائل الإجرائية. ويرى وفدي أن أعمال المجلس ستكون أكثر كفاءة إذا بذل كل جانب جهدا حقيقيا لتفهم وجهة نظر الآخر، في سياق الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق.

وقد ذكرنا في البداية أن أعمال المجلس معقدة للغاية. ولذلك اقتصرنا على الإشارة إلى بعض جوانبها التي نرى أنها تحتاج إلى تبادل أكبر في الآراء بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذه مهمة مشتركة. إن المحافل الملائمة متوفرة بالفعل ومن الممكن إيجاد أي قنوات اتصال جديدة إذا كانت تعد لازمة.

وفي هذا السياق، يساهم وفد الأرجنتين بنشاط في تنظيم اجتماع قمة مجلس الأمن الذي اقترحه الأمين العام، وسوف نرأس المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ونحن على يقين من أن هذا الاجتماع سيكون محفلا ملائما لمناقشة المسائل التي نستعرضها اليوم.

وأخيرا، فإن ما نناقشه اليوم هنا يكتسي أهمية كبرى. وإذا أردنا أن لا يأخذ بلد واحد على عاتقه مهمة ضمان السلم خارج حدوده، وجب علينا أن نستكمل الآلية الجماعية، وأن نسمح لها بأن تتطور في ضوء الخبرة، وأن نعززها على أساس التعاون.

السيد فالنسيا رودريغز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بعد عقود من الشلل بسبب المجابهة بين التكتلين الايديولوجيين تشهد الدينامية المتزايدة اليوم لمجلس الأمن والإجراءات الحاسمة التي اتخذها في نزاعات محددة على مدى الثلاثة أعوام الماضية، على تحسن فرص تحقق الأداء السلس لنظام الأمن الجماعي الذي نص عليه الميثاق والتقرير المعروض علينا اليوم، وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، ويكتسي أهمية خاصة.

إن ملاحظاتي، التي تكمل تلك الملاحظات التي أدلى بها رئيس حركة عدم الانحياز، وإكوادور عضو فيها، ستكون ملاحظات أولية حيث لم يتوافر لحكومتي في الأيام القليلة التي انقضت على نشر هذا التقرير الوقت الكافي لكي تجري تحليلا مستفيضا لهذا النص الضخم. ومن ثم فإن وفدي يؤيد الاقتراح الذي تقدم به رئيس حركة عدم الانحياز بإبقاء هذه المسألة على جدول الأعمال.

والهدف الأساسي من عرض تقرير المجلس هو تمكين الدول الأعضاء في المنظمة من تقييم الأعمال التي أنجزها هذا المجلس، الذي ينوب عن مجموع الأعضاء، ومن التعبير عن وجهات نظرها بشأن الطريقة التي يضطلع بها المجلس بولايته. ومن دواعي الأسف، أن النص الذي قُدم إلينا لا يمكننا من أداء هذه المهمة الهامة.

وكما قالت الوفود الأخرى، في هذه الدورة وفي السنوات الماضية، فإن مجرد تجميع القرارات والإعلانات الرئاسية في المجلس وإيراد قائمة الوثائق المتعلقة بمختلف القضايا لا يوفر لنا المعلومات الكافية لكي نقوم بالتحليل الكامل الذي يلزم أن نقوم به. فالمجتمع الدولي يلزمه أن يعرف بوضوح المعايير التي

استرشد بها المجلس في أوقات عصيبة بصفة خاصة. والتقرير، على الرغم من الطلبات الأخيرة، يفتقر إلى المعلومات التي تمكننا من تفهم الأسس السياسية والقانونية للنهج المعين الذي اتبعه المجلس.

إننا نعيش في زمن ينبغي فيه إعادة تحديد المفاهيم. فالسيادة، وتقرير المصير، والأمن، والتنمية البشرية المستدامة، أمور أصبحت تناقش مرارا وتكرارا في مختلف أجهزة هذه المنظمة حرصا على توضيح أهميتها. ومواءمة اجراءاتنا مع الواقع المتغير. ولهذا السبب، وبينما تظل الوثائق والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة سارية المفعول، ينبغي على المجتمع الدولي أن يعرف بالضبط المعايير التي اتبعها عند اتخاذ قراراته هذا الجهاز الذي يتحمل، بالنيابة عن العضوية الكاملة، المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن الزيادة في التكلفة المالية الواقعة على الدول نتيجة تزايد أنشطة مجلس الأمن، أصبحت معروفة حق المعرفة مدى السنتين الماضيتين. ومن حق شعوبنا وحكوماتنا أن تعرف بالضبط أسباب هذه المطالب الجديدة.

وينبغي أن يقوم التنفيذ الفعال لنظام الأمن الجماعي على مبدأي العالمية والتطبيق الموحد. ولكي تكون اجراءات مجلس الأمن اجراءات مشروعة ذات مصداقية تحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره، ينبغي أن يكون من الواضح أنه ليست هناك أي انتقائية في اجراءاته. وهذا الوضوح لا يتأتى من خلال التقرير المعروض علينا.

وثمة انتقادات أثيرت بصدد التفسير الفضفاض للمعايير القانونية. فمجلس الأمن ينزع إلى استخدام الفصل السابع من الميثاق بصورة متواترة. وليس ثمة وضوح كاف في أمر ماهية الاعتبارات التي تؤدي به إلى أن يخلص إلى وجود أو عدم وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين. وهناك تصور بأن مجلس الأمن يقحم نفسه في مسائل تدخل في نطاق اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فلهذه الأسباب وغيرها، نادت عدة وفود، منها وفد إكوادور في مناسبات شتى، بأن تنظر في إنشاء آلية للرقابة الدستورية على هذا الجهاز. إن هذا الخيار، بما يمكن أن يترتب عليه من آثار سلبية تدركها حكومتي جيدا، سيكتسب دلالة خاصة إذا ما استمر مجلس الأمن في تقديم تقارير تخلو من أي تحليل لإجراءاته أو للمعايير التي استخدمت في مداولاته، وبخاصة في الاجتماعات غير الرسمية.

وينبغي معالجة التحديات الخطيرة التي تجابه المجتمع الدولي بمعايير واضحة وممارسة متسقة ومسؤولة من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة، إن كثيرا من الأفكار التي رددت في هذه المناقشة وفي المناقشات التي جرت بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة العضوية فيه، أفكار تنحو هذا المنحى. وتأمل إكوادور أن يولي أعضاء المجلس هذه المسائل الاهتمام الواجب حتى يكون التقرير القادم تقريرا يتيح لنا أن ننظر إلى عمل منظمتنا بتفاؤل متجدد.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيجري إصدار برنامج عمل مؤقت وجدول زمني للجلسات العامة لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر صباح غد في الوثيقة A/INF/49/5/Add.2. وسوف تحل هذه الإضافة محل الوثيقة A/INF/49/5/Add.1. وستفتح صباح غد قائمة المتكلمين بالنسبة للبنود التي لم تكن مدرجة أصلا في الوثيقة A/INF/49/5/Add.1.

وأود أن أوضح أن القصد من إصدار هذا الجدول الزمني في أبكر فرصة ممكنة هو مساعدة الوفود على تخطيط أعمالها. وسوف تسعى الأمانة من جانبها، إلى ضمان توفر الوثائق ذات الصلة للوفود قبل مناقشة أي بند مطروح للنظر من بنود جدول الأعمال. وسيتم الإعلان في الوقت المناسب عن مواعيد النظر في بنود جدول الأعمال التي لم تظهر في الوثيقة A/INF/49/5/Add.2. وسأبقي الجمعية أيضا على علم بكل ما قد يستجد من التغييرات.

وعلاوة على هذا، أود أن أبلغ الأعضاء بأن إعلان التبرعات لبرامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لعام ١٩٩٥ سيجرى صباح الثلاثاء ٦ كانون الأول/ديسمبر.

وكما سبق أن قلت للجمعية، أرجو التقيد بهذا الجدول بقدر الإمكان حتى يتسنى للجمعية النهوض بمسؤولياتها بأسلوب منظم. لذلك أناشد الممثلين الذين يرغبون في تقديم مشاريع قرارات أن يفعلوا

ذلك قبل الموعد المحدد لنظر البنود بوقت كاف لإتاحة الوقت اللازم للأعضاء لبحثها.

كما أود أن أذكر الممثلين بأنه يلزم إتاحة وقت إضافي بالنسبة لمشاريع القرارات التي تنطوي على تغييرات في برنامج العمل أو تنطوي على نفقات إضافية، حيث أنها ستتطلب قيام الأمين العام بإعداد بيان بالآثار المالية المترتبة عليها في الميزانية البرنامجية. وعلاوة على هذا فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة ستحتاجان إلى وقت كاف لاستعراض الآثار المترتبة على أي مشروع قرار في الميزانية البرنامجية، قبل أن يصبح بمقدور الجمعية العامة البت فيه.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/49/2)

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة مناسبة لمناقشة هامة بالمعنى الصحيح. وفي الوقت الذي نُجري فيه هذه المناقشة هذا العام، ندرك جميعا أن مسائل توسيع المجلس، والقضايا الأعمق ذات الصلة بها، وقضايا تحديد الأدوار المقبلة للأمم المتحدة كلها مما يجري النظر فيه الآن في مواضع أخرى، لذلك فإن تركيزنا اليوم إنما ينصب على تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن العام الماضي.

وفي رأينا، أنه كانت هناك نقطة رئيسية يمكن أن نخلص إليها من هذا التقرير فهي الاعتراف بظهور اهتمام متزايد صريح خلال السنوات الأخيرة بالحاجة إلى تحسين إجراءات الإعلام عن أنشطة مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله وممارساته. فهناك دعوات عديدة لتحسين آليات الاتصال والتشاور بين العضوية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. لذلك من الصائب في مواجهة كل الدعوات أن نسأل: ماذا حدث؟ وما الذي يقدمه هذا التقرير إجابة على هذا السؤال؟

بوسع وفدي القول إن هناك بعض التحسينات. إننا نشهد أمثلة إيجابية لحالات أصغى فيها مجلس الأمن لدول أعضاء، وسعى إلى الاستجابة إلى دعوات التغيير. لذلك، اتخذ المجلس بعض الخطوات المبدئية لتحسين شفافية مداولاته وإمكانية الإلمام بها. تلك خطوات بناءة. والواقع، أن هذه الجهود ينبغي النظر إليها في سياق العدد الذي لم يسبق له مثيل من الحالات التي دعي المجلس للاستجابة إليها، وفي سياق التواتر المتزايد - بل، الطابع شبه المتواصل - لمداولاته.

وفي رأينا، أنه من قبيل كرم الأخلاق، في ضوء هذه الحقائق، أن نعبر عن التقدير للتقدم الذي أحرزه المجلس على مدى العام الماضي في إدخال بعض التغييرات في أساليب عمله. ومن هنا ينبغي أن نطبق المبدأ القديم القائل بأن الفضل ينبغي أن يذكر لصاحب الفضل.

ويحدونا الأمل في أن تعزز هذه التجربة الإيجابية الجهود الأخرى المستمرة الرامية إلى إصلاح ممارسات المجلس وزيادة تحسين آليات الاتصال بين المجلس والدول الأعضاء والجمعية العامة. وقد أوضحت وفود عديدة أن من الضروري إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد.

ومن الأمثلة الواضحة لمواضع التقدم طريقة توفير تقرير المجلس إلى الجمعية العامة هذا العام، وما حواه هذا التقرير. وببساطة، إن تقرير العام الماضي جاء متأخرا جدا، أما التقرير هذا العام فقد جاء في وقت أنسب.

والآن ماذا يمكن أن نقوله بشكل أكثر تحديدا عن تقرير هذا العام؟ إن التقرير بشكله الحالي، يقدم خلاصة جامعة للوثائق ذات الصلة بمناقشات مجلس الأمن والاجراءات التي اتخذها بعد الاطلاع عليها. وكما أوضح آخرون، إن هذا شيء نافع بكل تأكيد، وذو فائدة أكاديمية. لكن من الممكن المضي شوطا أبعد، فهناك دعوات كثيرة إلى أن يتضمن التقرير قدرا أكبر من التحليل، لكي يعدو مجرد كونه وثيقة تسجيلية، أيا كانت درجة دقتها أو مدى كمالها. وينبغي التجاوب مع هذه الطلبات.

وبالإضافة إلى ذلك، أضيف فصل هام جديد إلى الجزء الثاني من التقرير، بعنوان "المسائل الأخرى التي نظر فيها مجلس الأمن". والفصل ٢٨ من التقرير، بعنوان "وثائق مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة"، واضح وهو دليل إضافي على أن المجلس قد أولى

عنايـــة، على مـــدى السنة الماضية، إلى كيفية تحسين بعض جـــوانب أساليب عملـــه وآليات إبـــلاغ الجمعية العامـــة بمداولاتـــه. ويرحب وفـــدي بهذه التطـــورات، ونحن نشجع بقوة اتخاذ إجراء إضافي في هذا الاتجاه ذاته.

ولكن، بالقياس، نسترعي الانتباه الى الجزء الثالث من التقرير، الذي يتناول أعمال لجنة الأركان العسكرية. في تقرير العام الماضي ورد التوضيح التالي عن أعمال لجنة الأركان العسكرية:

"ظلت لجنـــة الأركان العسكرية، المنشأة عمـــلا بالمادة ٤٧ من ميثاق الأمم المتحـــدة، تؤدي مهامهـــا بصورة مستمـــرة بموجب مشـــروع نظامها الداخلي خـــلال الفتـــرة المستعـــرضـــة. وعقـــدت اللجنـــة ما مجموعـــه ٢٦ اجتماعـــا وظلت مستعـــدة لتنفيذ المهـــام المسندة إليها بموجب أحكـــام المـــادة ٤٧". (A/48/2، ص ٤٧١).

وأقل ما يقال في هذا إنه قول لا يغني ولا يسمن من جوع. ولكن الشيء المدهش فعلا بشأن تقرير هذا العام هو أن هذا القول ذاته مكرر كما هو دون غيير تحت عنوان، "لجنة الأركان العسكرية".

وإذا كان كل ما يمكن أن يقوله التقرير للدول الأعضاء عن أعمال لجنة الأركان العسكرية هو أن اللجنة مستعدة لأداء مهامها، فلا يصح لومنا كما لو كنا قد غالينا في الطلب، عندما رحنا نتسآل عن كيفية تحسين أدء لجنة الأركان العسكرية وعلاقتها بالمجلس وبالمقاصد الأوسع للميثاق.

إننا بحاجة إلى مواصلة تناول أمر التحسينات الجارية في أساليب عمل المجلس. وينبغي لنا أن ننظر بجدية إلى الاقتراحات والمقترحات التي تقدم بها فعلا عدد من الدول الأعضاء. والمثال البارز على ذلك الاقتراح الذي تقدم به إلى المجلس الممثلان الدائمان لنيوزيلندا والأرجنتين، الموجود في الوثيقة S/1994/1063 والذي يعني بالحاجة إلى إجراء مشاورات مع الدول المهتمة، ولا سيما الدول المساهمة بقوات. وينبغي اتخاذ قرار مبكر وإيجابي بشأن هذا الاقتراح.

ولدى استعراضنا لتقرير المجلس، وهو مجال هام جدا من حياة الأمم المتحدة التي هي منظمتنا، يجب أن نتذكر أنه وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يعمل مجلس الأمن نائبا عن الدول الأعضاء - أي عنا جميعا. لذلك فإن من المنطقي أن يستجيب المجلس لآراء الدول الأعضاء بشأن عملياته.

فليكن جليا أن المادة ٢٤ تفترض بوضوح تدفق المعلومات باتجاهين. فينبغي أن يتدفق مزيد من المعلومات من مجلس الأمن إلى الأعضاء عموما بشأن جميع جوانب عمل المجلس، ولكن يجب أن يكون هناك تدفق أيضا إلى المجلس من المجتمع الذي يخدمه برمته. وينبغي أن يكون المجلس على استعداد للإصغاء إلى هذه المعلومات، وتلقيها والعمل وفقا لها، لأن دوره بوصفه هيئة فعالة تمثلنا جميعا لا يقتضي أقل من ذلك.

والمثال الرئيسي على الشكل الإجرائي الذي يكون فعلا إنشاء نظام للإنذار المبكر يسترعي به انتباه المجلس إلى الأزمات والتهديدات الآخذة في الظهور، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية. وينبغي أن يكون ممكنا للمجلس أن يجتمع دوريا للنظر في الحالات التي تصفها المادة ٣٤ من الميثاق بأنها مما:

"قـد تؤدي إلـــى احتكاك دولـــي أو قـــد تثير نزاعا".

وفي ظل مثل هذا الإصلاح، يصبح بمقدور المجلس أن ينظر حينئـــذ في المشاكـــل المحتملة الظهور التي لا تكـــون مدرجة في جـــدول الأعمال الحالـــي. ويمكن تحديـــد المسائل التـــي تطرح للنظر، بالاعتماد على المـــواد ١١ و ١٢ و ١٤ و ٥٢ و ٩٩ من الميثاق، فضلا عن اقتراحات المجلس والدول الأعضاء. وبناء على الإجراء المتعلق بالإنذار المبكر، الـــذي يحدد بهذه الصـــورة أو على هـــذا الغرار، سيتسنى للمجلس المساعدة في تحقيق تسوية سلمية للنزاعات من قبل أن تتصاعد المشاكل وتتحول إلى صراع مسلح أو انهيار كامل للقانون والنظام. ومجلس الأمن الذي يصبح عصريا بمعني الكلمة سيكون أكثر انخراطا في الدبلوماسية الوقائية بما كان عليه في أي وقت مضى.

لقد بدأت بالقول بأن هذه المناقشة هامة، وهي ليست مجرد استلام رسمي للتقرير. وقبل أن تختتم

هذه المناقشة سيبلغ عدد المشاركين فيها حوالي ٤٠ دولة عضوا. وحرصا على صحة هذه المنظمة في المستقبل يحدونا أمل صادق في أن تلقى هذه المناقشة آذانا صاغية.

السيد شارما (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي يرحب بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/49/2. والتقرير يقدم خلاصة لما قام به مجلس الأمن من أنشطة خلال الفترة الأخيرة التي يشملها التقرير، ويصف أيضا مهامه في سياق مسؤولياته الجديدة المتزايدة. كذلك نحن نقدر تجاوب المجلس في تنفيذ المقترحات المتعلقة بأساليب وإجراءات عمله، بما في ذلك إدراج جدول أعماله المؤقت في اليومية. ومع ذلك، يرى وفد بلدي أن هذه التدابير لا تمضي شوطا كافيا لإتاحة رؤية تحليلية لأعمال المجلس، وهو ما يود عامة أعضاء الأمم المتحدة أن يحدث. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا الآراء التي أعرب عنها من قبلي رئيس حركة عدم الانحياز.

إن الدول الأعضاء يعهدون، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر صون السلم والأمن الدوليين. وهذا الحكم يقوم على فهم معين هو أن المجلس عندما يضطلع بمهامه إنما يعمل نائبا عن الأعضاء كلهم. لذلك فإن المجلس مطالب بالعمل بطريقة تمثيلية. ووجود آلية مناسبة لقيام غير الأعضاء في المجلس بتقديم آرائهم وتقاسم المعلومات عن أعمال المجلس أمر لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تعزيز الطابع الديمقراطي للمجلس، وتعزيز فعاليته في الوقت نفسه.

إننا نعتقد أن الجلسات الرسمية وغير الرسمية، فضلا عن المشاورات غير الرسمية، ينبغي أن تنعقد على نحو ييسر مشاركة أوسع من جانب الدول الأعضاء قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراراته. وبطبيعة الحال، فإن للبلدان المساهمة بقوات اهتماما حيويا بتقييم وتحليل الحالات التي تستتبع إنشاء عملية لحفظ السلم أو تمديدها أو إحداث تغييرات في ولايتها.

ونيبال، بوصفها أحد البلدان الهامة التي تسهم بقوات، يهمها توفر الولاية الواضحة، والإطار الزمني الواقعي، والتقييم الصحيح للحالة في عمليات حفظ السلم. وسلامة وأمن الأفراد المعنيين أمر يحظى منا باهتمام لا يقل عن ذلك. إن تقرير المجلس ينبغي إذن أن يكون قادرا على توفير صورة واضحة تساعد على أن تقيم البلدان المساهمة بقوات تعهداتها على أساس معرفتها الصحيحة بمجريات الأمور. وهذه المعلومات ستكون مفيدة لجميع الدول الأعضاء، ولكنها ستكون مفيدة بدرجة أكثر للدول الأعضاء التي لا تملك الوسائل التي تمكنها من أن تُقيِّم الأمور بنفسها في موقع الأحداث، أو التي لا تستطيع أن تشارك في مداولات المجلس.

ونيبال ترحب بفكرة ترتيبات إيجاد قوة احتياطية تابعة للأمم المتحدة بغية تلبية المطالب المتزايدة لعمليات حفظ السلم. واتباع مجلس الأمن لنهج أكثر شفافية في عمله أمر يساعد على كفالة قيام المزيد من التعاون من جانب الدول الأعضاء، وعلى استجابتها على نحو تلقائي في هذا المضمار.

وتود الدول الأعضاء أيضا أن تلم بمدى انخراط المنظمات الإقليمية في الأنشطة المتعلقة بالسلم، بطلب من مجلس الأمن، وما لها من تأثير في مختلف أنحاء العالم. وتقديم تقرير دوري شامل عن انجازات ومشاكل عمليات حفظ السلم سيكون بدوره تطورا جديرا بالترحيب.

إن روح الزمالة السائدة في مجلس الأمن ظاهرة مرحب بها. ولقد مكنت هذه الروح المجلس من العمل بسرعة وعلى نحو حاسم بصدد بعض المسائل في السنوات الأخيرة. وهناك اقتراحات هامة، بما في ذلك الاقتراحات الواردة في "خطة للسلام"، ترمي إلى تعزيز ولاية المجلس تعزيزا إضافيا لتمكينه من التصدي لتحديات جديدة تواجه السلم والأمن الدوليين. إن الشفافية في عمل المجلس وطابعه التمثيلي أمران هامان إذا أريد للمجلس أن يحقق توقعاتنا المتزايدة.

ونحن نثق بأن اتخاذ تدابير إضافية ملموسة من جانب مجلس الأمن مراعاة لشواغل الدول الأعضاء أمر لا يمكن إلا أن يؤدي إلا إلى تعزيز دوره في صون السلم والأمن.

السيد تالبور (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن تتاح لي فرصة مخاطبة الجمعية العامة بشأن التقرير (A/49/2) المرفوع من مجلس الأمن الى الجمعية

العامة، والذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

اسمحوا لي بداية أن أرحب بتقديم التقرير في موعده، الأمر الذي يتيح للجمعية العامة أن تنظر فيه في الشطر الأول من دورتها العادية. ويود وفدي أن يشكر أعضاء الأمانة العامة على الجهد الشاق الذي بذلوه في إعداد التقرير.

إن دراسة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن توفر مناسبة هامة ومتميزة لتحقيق التفاعل الضروري بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة. وهذه المناسبة تزداد أهمية في ضوء الدور المتزايد باستمرار الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، وحقيقة أنه يأخذ على عاتقه عددا متزايدا من الوظائف، بعضها في دروب لم يكن المجلس قد طرقها من قبل.

ويشجعنا أن نرى التحسينات العديدة التي أدخلت على شكل ومضمون التقرير الحالي، والتي تأخذ في الحسبان العديد من الاقتراحات البناءة التي تقدم بها في الماضي عدد من الدول الأعضاء. إن التقرير يجسد حقا العمل الذي أنجزه المجلس في استجابته للمشاكل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. والحجم الكبير لمحتوى التقرير مظهر للحاجة الى أن تواصل الأمم المتحدة اهتمامها وعملها لمواجهة التحديات العديدة المستمرة، أو التي بدأت تظهر، على الساحة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من التحسينات العديدة التي أدخلت على التقرير السنوي لمجلس الأمن، فإن محتوى التقرير بحاجة الى مزيد من التحسين. فهو لا يزال يمثل أساسا، تجميعا لمختلف الرسائل الموجهة الى المجلس والقرارات التي اتخذها. ونود أن نؤكد أن الجمعية العامة، وهي الهيئة التي تتوفر لها صفة التمثيل العالمي، يجب أن نكون على علم تام بجوهر ما يركز عليه مجلس الأمن. والمادة ٢٤ من الميثاق تنص على أن مجلس الأمن يعمل نائبا عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والطابع التمثيلي لمجلس الأمن يضفي الشرعية على إجراءاته. وعليه، لا بد من تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وعلى مجلس الأمن أيضا أن ينظر في تقديم التقارير الخاصة المنصوص عليها في المادة ٢٤ ن الميثاق حيث ينخرط بشكل متزايد في مواجهة حالات دولية متنوعة.

ويسر وفدي أن الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالنظر في الاقتراحات المتعلقة بالوثائق، بما فيها التقرير السنوي، قد حقق نتائج ملموسة منذ إنشائه. ومن بين أنفع النتائج، في هذا الصدد، إتاحة تنبؤ مؤقت لبرنامج عمل المجلس عن كل شهر، لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

ويشجعنا أن الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن ينظر حاليا في طرق جديدة لتحسين تدفق المعلومات الى الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. وهو موضوع نعلق عليه قدرا كبيرا من الأهمية. ويعتقد وفدي أن هناك حاجة حتمية لتحسين الشفافية، لا في أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته فحسب، بل أيضا في العلاقات بين مجلس الأمن وسائر أعضاء الجمعية العامة. فهذا من شأنه أن يضفي مزيدا من الشرعية على إجراءات المجلس، ويعزز ثقة الدول الأعضاء في تلك الإجراءات.

ويجب تشجيع مجلس الأمن على مناقشة المسائل المضمونية في جلسات علنية. فالجلسات العلنية الرسمية لا ينبغي أن يقتصر استخدامها على إعطاء الصفة الرسمية لقرارات اتخذت سلفا في مشاورات غير رسمية خلف أبواب مغلقة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي التركيز الحالي على الإصلاح الى درجة أكبر من الانفتاح في إجراءات المجلس. وكل جهود الإصلاح يجب أن ترتكز على مبدأ المساواة بين جميع الدول في السيادة، وتعزيز الشفافية، واحترام المبادئ الديمقراطية.

السيد تسيبكالا (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود بداية أن أعرب، باسم وفد جمهورية بيلاروس، عن امتناننا للممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفير دافيد هناي، على عرضه تقرير مجلس الأمن. وبفضل البيان الذي أدلى به، فإن جوانب مختلفة من عمل المجلس، بما في ذلك نطاق أنشطته ومدى تعقدها وطريقة عمله، تم توضيحها وإبرازها، على الأقل في نظر وفدي.

وما من شك في أن مجلس الأمن أنجز كما هائلا من العمل على مدار السنة الماضية. والدليل على ذلك

عدد الجلسات والمشاورات التي عقدها المجلس، وكذلك الإعلانات الواردة في يومية الأمم المتحدة. لقد عقد المجلس اجتماعات على أساس يكاد أن يكون متواصلا، بسبب الحاجة الى الاستجابة لحالات سريعة التغير والى استعراض مختلف عمليات حفظ السلم. وبالتالي وقع قدر كبير من العمل على عاتق مكاتب الأمانة العامة التي تخدم مجلس الأمن.

ويلاحظ وفد بيلاروس بعين الارتياح أن أساليب عمل مجلس الأمن شهدت مؤخرا تغيرات كثيرة نحو الأفضل. وتماشيا مع الرغبة التي أعربت عنها الوفود في دورات الجمعية العامة السابقة في تعزيز الشفافية في عمل المجلس، تنشر يومية الأمم المتحدة بانتظام جدول أعمال مفصلا لاجتماعات المجلس. كما أن مجلس الأمن يناقش مشروع تقريره ويعتمده في جلسة علنية. وعن طريق نشر الوثائق ومشاركة أعضاء مجلس الأمن في الجلسات الإعلامية الصحفية، وكذلك عن طريق التشاور مع رؤساء المجموعات الإقليمية، تتلقى الدول الأعضاء مزيدا من المعلومات عن خطط عمل المجلس وعن أنشطته الفعلية.

ومع ذلك فإننا نعتقد أن هذه المعلومات غير كافية في بعض الأحيان فيما يتصل ببعض المسائل، مما يبرز من جديد الحاجة الى إصلاح مجلس الأمن. وفي مناقشتنا للبند ٣٣ من جدول الأعمال بين وفدي آراءه حول إصلاح ذلك الجهاز. ونود الآن أن نؤكد على أن مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق انما يتصرف نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا بالتحديد يفترض أن القرارات التي يتخذها المجلس، عندما تتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين، قرارات تتماشى ورغبات وأماني جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول التي ليست أعضاء في مجلس الأمن. وهذا هو أساس المادة ٢٥ من الميثاق التي طبقا لها:

"يتعهد أعضاء "الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها"

ونعتقد أن الممارسة الحالية التي تشمل بموجبها عملية صنع القرار في مجلس الأمن حالات تتخذ بصددها قرارات ذات آثار مالية تصل الى ملايين عديدة من الدولارات ولا تعلم بها الدول إلا بعد فوات الأوان ممارسة ينبغي إزالتها تماما. ففي هذه الحالات بالتحديد يمكن أن تؤدي المشاورات التي تجرى مع الدول التي ليست أعضاء في المجلس، ربما عن طريق رؤساء المجموعات الإقليمية دورا بالغ الأهمية. ونتيجة لذلك سيكون أعضاء مجلس الأمن على ثقة تامة من موافقة المجتمع الدولي على جميع جوانب حسم المشكلة المعينة ومن أن القرار المتخذ والآثار المترتبة عليه، بما في ذلك الآثار المالية، ستحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وستلقى استجابة طيبة منها.

يود وفد بيلاروس أن يدلي ببعض النقاط حول قالب التقرير المعروض علينا. إن مقدمة تقرير المجلس تقول إنها وصف لعمل مجلس الأمن للفترة قيد الاستعراض. وفي هذا الصدد، يود وفدنا أن يسترعي انتباه الجمعية الى أن تقارير مجلس الأمن الى الجمعية العامة، وفقا للمادة ١٥ من الميثاق.

"تتضمن بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولي".

إننا نفهم أن لفظتي "بيان" و "ووصف" ليستا مترادفتين تماما. ونرى أن التقرير لا ينبغي أن يقتصر على مجرد وصف للحقائق. بل ينبغي أن يتضمن تحليلا للأحداث التي يتم وصفها، وأن يخلص الى الاستنتاجات ويقدم التوصيات. والواقع أن هذا ما نراه عمليا في جميع الحالات التي تقدم فيها هيئات الأمم المتحدة تقارير الى الجمعية العامة.

إن رغبة الدول الأعضاء في إدراج جزء تحليلي في تقارير مجلس الأمن، رغبة تم الإعراب عنها مرارا في الدورة الماضية للجمعية العامة.

ولسوء الحظ، لم تتحقق الاستجابة لتلك الرغبة حتى الآن. إننا نرى أن مجلس الأمن الذي يتصرف نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن يخضع نفسه لمساءلة الجمعية العامة، لا إن يكتفي بأن يقدم لها وصفا لعمله. هذا هو أساس العلاقة الوثيقة بين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة، كما أنه يمكن أن يوفر أيضا ضمانا بأن مجلس الأمن سيتصرف لصالح جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

إن تقرير المجلس في شكله الحالي وثيقة مرجعية عن عمل المجلس لا بأس بها، ولو أن هذه الملاحظة لا تنطبق على جميع أجزاء التقرير. فعلى سبيل المثال، الجزء الثالث من التقرير المتصل بعمل لجنة الأركان العسكرية، والذي اعتقد أنه أقصر جزء، يتألف في النسخة الروسية من أربعة أسطر ونصف السطر بالضبط، والمعلومات عن عمل اللجنة تقتصر على الإشارة الى أنه ظل مستمرا خلال الفترة المستعرضة وإنها قد عقدت ما مجموعه ٢٦ اجتماعا.

نرى أن التقرير القادم لمجلس الأمن، يمكن أن يوضع، على سبيل التجربة، في قالب جديد. فالتقرير يمكن أن يتألف من عدة أجزاء متصلة ببعضها، بما في ذلك جزء وصفي، وجزء يقدم بيانا تحليليا وجزء خاص بالاستنتاجات والتوصيات.

وعلاوة على ذلك، لم نشعر بالارتياح الكامل هذا العام إزاء توقيت إصدار التقرير. فهذه الوثيقة المؤلفة من ٥٥٢ صفحة قد صدرت قبل يوم واحد بالضبط من الموعد الذي كان مقررا لمناقشته في جلسة عامة. إن تأجيل مناقشة مسألة تقرير مجلس الأمن من ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر الى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر كان لسبب وجيه. ونحن ممتنون لإتاحة مزيد من الوقت للوفود لدراسته، لأنه لا يمكن قراءته في يوم واحد فقط، خصوصا بالنظر الى طوله. وبينما ندرك أن إعداد التقرير في شكل جديد معدل، ونشره في الوقت الملائم يمكن أن يسببا بعض الصعوبات، فإننا نعتقد مع ذلك أن رغبات الدول الأعضاء ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تلبى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة الخاصة بهذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/49/2؟

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥